

Distr.: General
14 March 2001
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون
البند ١١٦ و ١١٧ من جدول الأعمال
استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة
الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١

تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في قلم محكمة العدل الدولية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة التعليقات الواردة من محكمة العدل الدولية (انظر المرفق الأول) بشأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في قلم محكمة العدل الدولية" (A/55/834). كما يسر الأمين العام أن يقدم تعليقاته وبيانا بالإجراءات التي اتخذت بالفعل (انظر المرفق الثاني).

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

المرفق الأول

تعليقات محكمة العدل الدولية على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في قلم محكمة العدل الدولية"

[الأصل: بالانكليزية والفرنسية]

أولا - مقدمة

التقرير. وفي نهاية نظرها في التقرير، اعتمدت المحكمة قرارات مختلفة وأبدت الملاحظات المذكورة أدناه. وأحيلت هذه الأخيرة إلى وحدة التفتيش المشتركة للعلم كما عرضت على الجمعية العامة للعلم أيضا.

٤ - وتتناول هذه الملاحظات: (أ) الصعوبات التي تواجهها المحكمة في مجال الميزانية، كما برزت في التقرير الذي رفع إلى الجمعية العامة، و (ب) تنظيم قلم المحكمة وسير عمله الداخلي.

ثانيا - عبء عمل المحكمة والموارد المتاحة لها

٥ - أشارت وحدة التفتيش المشتركة إلى أن عبء أعمال المحكمة قد تعاضم تعاضما كبيرا في السنوات الأخيرة نتيجة لزيادة عدد القضايا فضلا عن غزارتها. كما أشارت إلى أنه على مدى الفترة نفسها كان للقيود المفروضة على الميزانية المطبقة في الأمم المتحدة. مجملها آثار سيئة على موارد المحكمة على المستويين البشري والمالي. وعليه فإن وحدة التفتيش المشتركة، بعد أن أحاطت علما بالقرارات التي اعتمدها الجمعية العامة حينما أقرت الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، توصي بأن تقدم المحكمة طلبات متزايدة لتخصيص اعتمادات في الميزانية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣.

٦ - وتوافق المحكمة موافقة تامة على التحليل الذي أجرته وحدة التفتيش المشتركة فيما يتعلق بعبء عملها والموارد المتاحة لها. وعلاوة على ذلك، ما برحت هذه الحالة تتدهور منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩. كما قام رئيس المحكمة، في

١ - أحالت وحدة التفتيش المشتركة، في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، إلى المحكمة تقريرها المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في قلم المحكمة لمحكمة العدل الدولية"، الذي أعده فاتح بوأياد - أغا، وجون د. فوكس، وفرانيسكو ميزالاما. ويتضمن التقرير مختلف التوصيات التي رفعتها وحدة التفتيش المشتركة إلى المحكمة نظرا لاستقلاليتها. وبفعل ما تنطوي عليه بعض هذه التوصيات من آثار مالية، قدمت وحدة التفتيش المشتركة هذا التقرير في الوقت نفسه إلى الجمعية العامة للعلم (الفقرة ١٠ من التقرير).

٢ - وعلاوة على ذلك أوصت اللجنة الخامسة التابعة للجمعية العامة من جهتها، في تقريرها إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من دورتها الخامسة والخمسين، بأن تطلب الجمعية العامة من وحدة التفتيش المشتركة أن تعجل إصدار تقريرها وأن تقدمه مشفوعا بتعليقات محكمة العدل الدولية عليه إلى الجمعية العامة حتى تنظر فيه في دورتها الخامسة والخمسين المستأنفة (A/55/713)، مشروع القرار الأول، الجزء خامسا، الفقرة ٢ (الذي اتخذ في وقت لاحق بوصفه القرار ٥٥/٢٣٨)).

٣ - ودرست المحكمة التقرير والتوصيات التي يتضمنها دراسة دقيقة. وأشارت إلى أن بحث وحدة التفتيش المشتركة غطى بعض النقاط التي يبدو أنها تتصل بالمحكمة نفسها، لا قلمها فحسب، الذي كان من المفترض أن يقتصر عليه

قضية قيد المعالجة حاليا تتضمن ٦٠٠ ٧ صفحة). كما أن البحوث المتعلقة بمسائل المبادئ القانونية والقضائية أصبحت أيضا مضمينة بفعل تطور القانون الدولي وانتشار المحاكم الدولية. ومن شأن تقديم المساعدة للقضاة في هذه المجالات أن تتيح تحقيق تحسن كبير في حصيله أعمال المحكمة، نظرا للوقت الطويل الذي تستغرقه مهام البحث المذكورة. وعليه فإن المحكمة تؤيد تأييدا تاما توصية وحدة التفتيش المشتركة الداعية إلى إدراج وظائف لكتابة قانونيين أو مساعدين في مجال الأبحاث، ربما من الرتبة ف - ٢.

١٠ - غير أن المحكمة ترى أن قصر مثل هذا التوظيف على ثلاثة مساعدين لن يتيح تحقيق الهدف المنشود. إذ أنه في جميع المحاكم الدولية أو الوطنية التي تتوافر فيها للقضاة مساعدة قانونية، يوجد لكل واحد على الأقل كاتب قانوني واحد، بوسعه أن يقيم معه علاقة شخصية جديدة بالثقة. ومن الضروري إقامة علاقة يومية من هذا النوع لتمكين القضاة من العمل بمزيد من السرعة، عبر التركيز على ما لديهم من مهام محددة تنطوي على أعمال التفكير وإصدار الأحكام، وتؤدي جزئيا إلى تحديد ما إذا كانت الإصلاحات التي ينبغي تحقيقها ناجحة.

١١ - وعليه فإن المحكمة تنظر في مسألة تقديم اقتراح بأن تدرج الجمعية العامة في الميزانية القادمة اعتمادا لتوظيف ١٥ كاتباً قانونياً من الرتبة ف - ٢.

١٢ - وفيما يتعلق بضرورة زيادة الموارد من الموظفين في إدارة الشؤون اللغوية، توصي وحدة التفتيش المشتركة بأن تقترح المحكمة إنشاء ما لا يقل عن أربع وظائف جديدة من وظائف الترجمة (الفقرة ٥٥) وتشدد على ضرورة أن يكون لرئيس الإدارة مساعد إداري (الفقرة ٥٧).

١٣ - وفي الدورة العادية للجمعية العامة، في عام ٢٠٠٠، رفعت المحكمة إلى الجمعية العامة اقتراحات مفصلة تتعلق

الكلمة التي وجهها إلى الجمعية العامة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بلفت انتباهها إلى ضرورة حل هذه المسألة على نحو عاجل (A/55/PV.41، الصفحتان ٥ و ٦). وفي وقت لاحق قدمت المحكمة طلبا لميزانية إضافية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، يقتصر على الاحتياجات التي ينبغي تلبيتها كمسألة ملحة (انظر A/C.5/55/21). ووافقت الجمعية العامة على هذه الميزانية (القرار ٢٣٨/٥٥، الجزء خامسا، الفقرة ١). وتعمل المحكمة حاليا على إعداد مقترحاتها لميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، والتي ستكون أكثر شمولا بالضرورة.

٧ - وتتناول وحدة التفتيش المشتركة في توصياتها بصفة خاصة المساعدة التي ينبغي أن تقدم إلى القضاة عبر تعيين كتبة قانونيين (التوصية ١)، وزيادة الموارد من الموظفين في إدارة الشؤون اللغوية (التوصية ٥) وتعيين موظف إداري/مسؤول عن شؤون الموظفين (التوصية ٧).

٨ - وفيما يتعلق بالنقطة الأولى، تشدد وحدة التفتيش المشتركة على أن أعضاء المحكمة، على نقيض القضاة في المحاكم الدولية الأخرى وبعض المحاكم العليا الوطنية، لا يوجد تحت تصرفهم أي كتبة أو متدربين داخليين قانونيين ولا يحظون إلا بمساعدة شخصية محدودة في المسائل القانونية. وهي تقترح أن تضمن المحكمة في ميزانيتها للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ثلاث وظائف لكتابة قانونيين مبتدئين أو مساعدين في الأبحاث، وذلك لإنشاء مجموعة داخل إدارة الشؤون القانونية، يتولى أعضاؤها مسؤولية إعداد الأبحاث بناء على طلب كل قاض على حدة.

٩ - وترى المحكمة، على غرار وحدة التفتيش المشتركة، أن كل عضو من أعضائها بحاجة الآن إلى مساعدة قانونية. ويعود هذا الأمر إلى العدد المتزايد للقضايا، لا سيما أن البعض منها (وبخاصة تلك المتعلقة بالمنازعات الإقليمية) ضخم للغاية (فكما يلاحظ من الفقرة ٥ من التقرير، هناك

ما يبدو جذور مؤسسية، حسب ما جاء في التقرير (الفقرة ٣٩).

١٨ - وتعتقد المحكمة أن دراسة المجموعات الأولى من الأسباب المشار إليها لن تجدي نفعاً. ولذلك فإنها ستكتفي بالإشارة إلى أن العلاقات بين رئيس قلم المحكمة ونائبه تتميز في الوقت الحاضر بالتعاون الفعال ولا تشوبها أي شائبة.

١٩ - كذلك بحثت المحكمة بعناية الملاحظات التي قدمتها وحدة التفتيش المشتركة على تنظيم قلم المحكمة وسير أعماله.

٢٠ - وكما أشارت وحدة التفتيش المشتركة، قررت المحكمة في شباط/فبراير ١٩٩٦ أن تعيد النظر في أساليب عمل قلم المحكمة وأنشأت لجنة فرعية معنية بالترشيد، وافقت المحكمة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ على الاستنتاجات التي توصلت إليها (الفقرة ٣١). ونفذت على الفور عملية إعادة التنظيم التي قررت وكان ذلك مبعث ارتياح لدى وحدة التفتيش المشتركة. غير أن المحكمة ساورها القلق لأنه لم يتم على ما يبدو تنفيذ بعض القرارات المتعلقة بسير الأعمال الداخلية لقلم المحكمة (الفقرة ٣٣).

٢١ - وفيما يتعلق بهذه الملاحظات، ففي مقدور المحكمة أن تعلن، على النحو الذي سبق أن أشارت إليه لجنة شؤون الإدارة والميزانية التابعة للمحكمة، أن جميع القرارات التي اتخذت في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ قد نفذت في الوقت الحاضر. ويرد إلى المحكمة بصورة خاصة بيان بالسجلات كل أربعة أشهر ويعقد رئيس قلم المحكمة اجتماعات دورية مرة واحدة على الأقل شهريا يشارك فيها جنبا إلى جنب نائب رئيس المحكمة ورؤساء الإدارات والشعب. كما أن رئيس قلم المحكمة على اتصال منتظم بلجنة الموظفين التي تم إحيائها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ بعد سبات دام سنوات. ومنذ تولى رئيس المحكمة بنفسه المنصب خاطب

باحتياجاتها في هذا المجال. وبعد بحث الميزانية الإضافية للمحكمة للسنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١، أنشأت الجمعية العامة ١٢ وظيفة ترجمة جديدة (٩ من الرتبة ف - ٣ و ٣ من الرتبة ف - ٤). كما زادت المخصصات المتعلقة بالمساعدة المؤقتة بمقداره ٤٠٠ ١١٧ دولار، ووافقت على إنشاء وظيفتي مساعد إداري (٤ في ذلك وظيفة واحدة برتبة ع - ٤ لمساعدة رئيس إدارة الشؤون اللغوية) (انظر A/C.5/55/21).

١٤ - والمحكمة ممننة للجمعية العامة على هذه القرارات التي ستمكنها من تحقيق تقدم في ترجمة ملفات القضايا التي ترفع لها. ولدى درس ميزانية ٢٠٠٢-٢٠٠٣، ستقوم حتما بتقييم النتائج التي تم التوصل إليها.

١٥ - وأخيرا توصي وحدة التفتيش المشتركة بأن تقوم المحكمة، كمسألة ذات أولوية، بالبحث في إمكانية أن يتضمن قلم المحكمة مسؤولا رسميا يتولى المسائل الإدارية وشؤون الموظفين وذلك لمساعدة رئيس قلم المحكمة والقضاة في مثل هذه المسائل (الفقرة ٨٩).

١٦ - وتؤيد المحكمة الاستنتاجات التي خلصت إليها وحدة التفتيش المشتركة بشأن هذه النقطة وسوف تقدم اقتراحا لتحقيق ذلك في ميزانيتها القادمة.

ثالثا - تنظيم قلم المحكمة وسير أعماله

١٧ - تلاحظ وحدة التفتيش المشتركة، في تقريرها الذي أعد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، أن ثمة "ضيقا" كان باديا في ذلك الوقت داخل قلم المحكمة، على الرغم من أن ذلك "الضيق" لم يمنع قلم المحكمة من الاضطلاع بمهامه في خدمة المحكمة (الاستنتاجات، الفقرة دال). ويشير المفتشون إلى أن مصدر هذا "الضيق" يرجع جزئيا إلى "العلاقات بين الأشخاص"، في حين أنه كانت له في الوقت نفسه، على

دائما علاقات مُرضية تماما. ولذلك فإنها تشاطر وحدة التفتيش المشتركة رأيها بأنه ينبغي للمحكمة أن تستشير رئيس القلم قبل اختيار نائبه. إلا أنها تعتقد بأن هذا التشاور المسبق يمكن أن يقوم به الرئيس باسم المحكمة، وهو ما سيظهر الحاجة إلى تعديل نص قواعد المحكمة. وقد سارت المحكمة على هذا النحو حينما أعيد انتخاب نائب رئيس القلم في شباط/فبراير ٢٠٠١.

٢٦ - وأخيرا، تقترح وحدة التفتيش المشتركة في توصيتها ٦ بأن تحسن المحكمة من ممارساتها وإجراءاتها المتعلقة بتدبير شؤون الموظفين وذلك عن طريق مواءمتها من أوجه عديدة مع الممارسات والإجراءات المعمول بها في الأمانة العامة للأمم المتحدة.

٢٧ - وكما أشارت وحدة التفتيش المشتركة ذاتها فإن المحكمة مستقلة من الناحية الإدارية ولا يشكل قلم المحكمة جزءا من الأمانة العامة للأمم المتحدة. وقد بحثت المحكمة كلا من التوصيات المحددة التي عرضت عليها. ولاحظت في بادئ الأمر أن البعض من هذه التوصيات كان قد نُفذ بالفعل (النقاط أ) و ب) و هـ)) وأن توصيات أخرى بدت وكأنها لم تعالج بصورة كاملة تلك المشاكل التي نشأت في قلم المحكمة. ولذلك فإن استحداث نظام لتقييم الموظفين على غرار ما هو موجود في الأمانة العامة (النقطة ج)) لم يبد حتى الآن أمرا مناسبا وذلك بالنظر إلى صغر حجم قلم المحكمة. كذلك فإن التعويض عن الوقت الإضافي (النقطة ز)) لا يمكن القيام به على غرار ما يحدث في الأمانة العامة للأمم المتحدة، إذ أن موظفي قلم المحكمة هم من القلة بحيث يصعب تنظيم دورات تناوبهم؛ إلا أن بعض التدابير قد اتخذت بالفعل لا سيما في الإدارات التي شهدت قدرا كبيرا من العمل الإضافي. وعلاوة على ذلك، هناك تدابير خاصة سيتم اتخاذها بالتنسيق مع منظمات أخرى تتخذ من لاهاي مقرا لها من أجل إدارة مسألة الإجازات المرضية (النقطة ح)). وسوف تقوم المحكمة أثناء ممارسة استقلالها الإداري،

جميع الموظفين مرتين. أما التوصية ٢ الواردة في التقرير، فتم تنفيذها بالفعل في وقت لاحق.

٢٢ - وفي التوصية ٣ اقترحت وحدة التفتيش المشتركة أن تنظر المحكمة في مسألة ما إذا كان من غير المستصوب تعديل قواعد المحكمة بغرض خفض فترة تولي منصب رئيس قلم المحكمة من سبع سنوات إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ودعمًا لهذا الاقتراح، يؤكد التقرير بأنه سيصبح الحد من الضرر الذي قد يلحق بالمحكمة إذا ما تبين أن اختيار رئيس قلم المحكمة لم يكن موفقًا.

٢٣ - وبحثت المحكمة بعناية هذا الاقتراح، الذي يتعلق بحقها الذي نصت عليه المادة ٢١ من نظامها الأساسي. وبالرغم من أن هذا الاقتراح لم يكن اقتراحا مفرغا من كل موضوع، فإن المحكمة ارتأت أنه لم يكن بوسعها تأييده. وكما ورد في التقرير، فإن رئيس قلم المحكمة يقوم بالعديد من المهام المتنوعة والحساسة (الفقرة ٤٢). وليس من السهل العثور على مرشح يتمتع بالخصال العديدة التي يستوجبها إنجاز هذه المهام. وسوف يكون البحث على مرشح من هذا القبيل أصعب بكثير إذا تم تقليص مدة تولي هذا المنصب وعلاوة على ذلك، فإن ما يبرر طول مدة تولي هذا المنصب من الناحية التاريخية هو الحاجة إلى ضمان استقلالية شاغل الوظيفة (ولذا فإن من المعتاد أن تكون مدد التعيين مماثلة في معظم المحاكم الدولية).

٢٤ - وتوصي وحدة التفتيش المشتركة في توصيتها ٤ بأن تنظر المحكمة فيما إذا كان من المستصوب تعديل قواعد المحكمة بحيث يتسنى للمحكمة أن تعين من الآن فصاعدا نائبا لرئيس القلم لمدة أقصر وذلك بعد التشاور مع رئيس قلم المحكمة (الفقرات ٤٧ - ٥١).

٢٥ - وقد تبين للمحكمة أن العلاقات التي كانت تربط فيما مضى بين رئيس القلم ونائب رئيس قلم المحكمة لم تكن

فيما يتعلق على سبيل المثال بمعالجة مسألة الإجازات المرضية (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه).

رابعاً - الاستنتاجات

٣٠ - تقبل المحكمة عموماً القسط الأكبر من تحليل وحدة التفتيش المشتركة بشأن زيادة حجم عملها وعدم كفاية الموارد المتاحة لها. وسوف تقدم مقترحات كاملة في هذا الصدد إلى الجمعية العامة في إطار ميزانية الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

٣١ - ومن جهة أخرى، وبعد النظر عن كثب في اقتراحات وحدة التفتيش المشتركة، ترى المحكمة أنه من غير الملائم اعتماد التوصيات التي تتعلق بتقليص مدة عضوية رئيس قلم المحكمة ونائبه. غير أن المحكمة تتفق مع وحدة التفتيش المشتركة على ضرورة التشاور مع رئيس القلم قبل أن تعتمد إلى اختيار نائبه.

٣٢ - ولاحظت المحكمة، بما يتفق مع ملاحظات وحدة التفتيش المشتركة، أن التدابير التي اعتمدها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ من أجل إعادة تنظيم قلم المحكمة قد نُفذت بالفعل. ومع أن بعض المقررات المتعلقة بسير الأعمال الداخلية لقلم المحكمة لم تكن قد نُفذت في الوقت الذي أُعد فيه التقرير (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، فإنها نُفذت منذ ذلك الحين.

٣٣ - وبخصوص الممارسات والإجراءات الإدارية فإن المحكمة، كما أُشير أعلاه (انظر الفقرة ٢٧ أعلاه)، ليس في وسعها أن تقبل جميع التوصيات الواردة في هذا التقرير. لكنها وكما تبين ذلك في مناح عديدة من التقرير ذاته، منكبة في بذل مجهود جاد ومستمر من أجل تحسين وترشيد واستكمال الممارسات والإجراءات المعنية، وهي تمارس في الوقت ذاته استقلالها الإداري.

إلى جانب نشر صيغة منقحة ومستكملة في المستقبل للنظام الأساسي لموظفي قلم المحكمة، يبحث الأحكام التي أصبحت مؤخرًا نافذة في الأمانة العامة والتي سيمكن تطبيقها على قلم المحكمة (النقطة (ط)). وفيما يتعلق بالنقطتين (د) و (هـ)، تود المحكمة الإشارة إلى وجود توصيف لعمل وظائف قلم المحكمة إلا أن تلك التوصيفات في بعض الحالات لم تعد مطابقة للشروط الجديدة التي تعمل في ظلها المحكمة الآن؛ وتجري معالجة هذه المشكلة كلما طرأت شواغر أو أعيد تصنيف الوظائف وتُستكمل توصيفات العمل للوظائف المعنية. وأخيراً فإن المحكمة ستشرع بعد وقت قصير في بحث التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين المعلومات المتاحة للموظفين فيما يتعلق بأوجه الانتصاف التي قد تتاح في حالة المضايقة (النقطة (و)). وسوف يكون من شأن تعيين موظف معني بشؤون الموظفين، على نحو ما اقترحته وحدة التفتيش المشتركة، أن ييسر تنفيذ العديد من التوصيات المذكورة أعلاه.

٢٨ - وتقتراح وحدة التفتيش المشتركة في توصيتها ٨ أن يجتمع رئيس قلم المحكمة بصورة أكثر انتظاماً مع نظرائه في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وذلك من أجل أمور من بينها إيضاح إمكانيات زيادة التعاون والتنسيق مع هاتين الهيئتين فيما يتعلق بالمسائل الإدارية وبخصوص العلاقات مع البلد المضيف.

٢٩ - وترى المحكمة أيضاً أنه يجب تشجيع أنشطة التعاون مع الهيئات التي تتخذ من لاهاي مقراً لها (الفقرة ٨٨)، وتعمل حالياً من أجل تحقيق هذه الغاية. وكما ورد في التقرير ذاته، فإن إمكانية توفير خدمات مشتركة محدودة للغاية، غير أن رئيس قلم المحكمة أصبح يطلب إليه بصورة متزايدة أن يتشاور مع نظرائه في منظمات أخرى، وذلك، على سبيل المثال، من أجل معالجة مسألة العلاقات مع البلد المضيف. وقد عقدت أيضاً مشاورات من هذا القبيل وذلك

المرفق الثاني

تعليقات الأمين العام على تقرير وحدة التفتيش المشتركة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في قلم محكمة العدل الدولية"

- ١ - عملاً بالمادة ١١ من النظام الأساسي لوحدة التفتيش المشتركة، يقدم الأمين العام تعليقاته على تقرير الوحدة المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في قلم محكمة العدل الدولية".
- ٢ - ويدي الأمين العام بالتعليقات التالية بشأن المواضيع الواردة في التقرير والمتعلقة بمسائل الميزانية.

تقديم المساعدة للقضاة في مجال البحث (الفقرات من ١٦ إلى ١٨)

- ٣ - يود الأمين العام أن يلفت اهتمام الجمعية العامة إلى توصيته المتعلقة بإنشاء ثلاث وظائف لكتابة قانونيين من رتبة الموظفين المتدئين لمساعدة القضاة وينتظر توجيهات الجمعية العامة فيما تود عمله في هذا الصدد.

زيادة الموارد من الموظفين في مجال الترجمة (الفقرات ٥٤ - ٥٧)

- ٤ - يشير الأمين العام إلى أنه قبل إصدار التقرير، اتخذت إجراءات من أجل توفير موارد إضافية للمحكمة. وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٩/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والذي لاحظت فيه الجمعية بقلق أن الموارد المقترحة للمحكمة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لم تكن متناسبة مع حجم العمل المتوقع لفترة السنتين تلك، قدم الأمين العام تقديرات منقحة تعكس الزيادة غير المتوقعة في حجم عمل المحكمة (انظر A/C.5/55/21). واستناداً إلى إحصائيات زيادة حجم العمل من حيث ترجمة المرافعات، والمحاضر الشفوية للجلسات، وملاحظات القضاة وقراراتهم وآرائهم، فقد اقترح الأمين العام إجراء زيادة في عدد المترجمين وما يرتبط بهم من موظفين إداريين وسكرتيرين داعمين فضلاً عن توفير مساعدة مؤقتة لعقد الاجتماعات. كما اقترح الأمين العام، في سياق هذه التقديرات المنقحة، توفير دعم إضافي لدائرتي الصحافة والإعلام.

- ٥ - ووافقت الجمعية العامة في قرارها ٢٣٩/٥٥ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ على إنشاء ١٢ وظيفة (٣ وظائف برتبة ف - ٤ و ٩ وظائف برتبة ف - ٣) للمترجمين، ووظيفتين من فئة الخدمات العامة والمساعدة المؤقتة، مما يعكس زيادة قدرها ٤٠٠ ٧١٠ دولار في الميزانية البرنامجية لوحدة التفتيش المشتركة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

موظف إداري أقدم/موظف أقدم لشؤون الموظفين (الفقرة ٨٩)

- ٦ - يحيط الأمين العام علماً بالتوصية المتعلقة بإنشاء وظيفة لمساعدة رئيس قلم المحكمة على تدبير شؤون الموظفين. وقد أدرجت هذه الوظيفة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.